أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2016)

The impact of SMEs on Economic Development in Algeria during the period(2002-2016)

ساحل محمد[1]*، عبد الحق بن تفات[2]

[1]جامعة خميس مليانة، الجزائر، mohamedsahel244@yahoo.com

[2]جامعة ورقلة، الجزائر، bentabdelhak@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/21 **تاريخ القبول: 2020/06/09** **تاريخ النشر: 2020/06/20**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية (نمو الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، الصادرات) في الجزائر للفترة (2002 ــ 2016). ولتحقيق هذه الغاية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط .

من أهم نتائج البحث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير على كل من نمو الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، الصادرات في الجزائر خلال الفترة المدروسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة إزالة كافة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأتي على رأسها مشكلة التمويل من خلال زيادة القروض والسلفيات لهذا النوع من المؤسسات من أجل بقاء العديد منها في البلاد وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات جديدة مما يساهم في توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنمية اقتصادية، انحدار خطي بسيط.

تصنيفات JEL : L26, L32, O10.

* **المؤلف المرسل**

Abstract:

This study aimed to show the impact of small and medium enterprises on economic development (GDP growth, foreign direct investment, unemployment, exports) in Algeria for the period (2002-2016). Thus, we used simple linear regression and correlation analysis.

One of the most important findings of the research is that SMEs have no impact on GDP growth, foreign direct investment, unemployment, and exports in Algeria during the studied period. The present study recommended that all obstacles facing SMEs should be removed, especially the problem of financing, through increasing loans and advances to this type of institution in order to keep many of them in the country and encourage young people to create new institutions, which would contribute to providing job opportunities and reducing unemployment rates.

Keywords: SMEs, economic development, simple linear regression.

Jel Classification Codes: L26, L32, O10.

1. مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الاقتصاد، من خلال خلق فرص العمل والمساعدة في الحدَ من البطالة، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية، وتعزيز الصادرات وتقليل الواردات.

بالنسبة للاقتصاديات النامية، هناك اعتراف متزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي ومصدر رئيسي لخلق فرص العمل، حيث أظهرت إحصاءات البنك الدولي (2012) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية تساهم بأكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70٪ من إجمالي العمالة.**(Bouazza,2015,p02)**

والجزائر من الدول النامية التي أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وقد اتضح ذلك جليا من خلال إصدار القانون رقم 01 / 18 المؤرخ في 12/ 12/ 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرمي هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، إضافة إلى عدة إجراءات اتخذت من قبل السلطات العمومية التي تهدف إلى تدعيم هذا النوع من المؤسسات .

1.1 مشكلة الدراسة: عطفا على ما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2016)؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؟
- ما هو أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هو أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البطالة في الجزائر؟
- ما هو أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

H.1$_1$: هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في النمو الاقتصادي في الجزائر؛

H.2$_2$:هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

H. 3$_3$:هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في البطالة في الجزائر؛

H. 4$_4$: هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في الصادرات في الجزائر.

3.1 أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في قياس أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2016)، وتتضمن الأهداف الأخرى ما يلي:

1. التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛

2. تقديم توصيات لتفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

4.1 أهمية الدراسة: يمكن إجمال أهمية الدراسة، فيما يلي:

1. معرفة درجة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، خصوصا إذا علمنا أنه تم التخلي عن الاستثمار في المشاريع الكبرى، والاتجاه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج جديد قادر على إرساء ركائز التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

2. إثراء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

5.1 منهج الدراسة: لقد استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي، حيث نعتبره الأنسب لوصف ظاهرة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتحليل أثر تطور هذه الظاهرة في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل علاقتها بمؤشرات معروفة ومفسرة للتنمية الاقتصادية كالنمو الاقتصادي معبر عنه من خلال نمو الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات. ومن أجل هذا كله استعنا بطريقة الانحدار الخطي البسيط والارتباط بشكل أساسي لمعرفة درجة الارتباط وأثر كل متغير في معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثنى مثنى.

6.1 خطة الدراسة :تشمل خطة الدراسة ثلاث محاور رئيسية بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وفق ما يلي:

- الإطار النظري والدراسات السابقة
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- الدراسة التطبيقية.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

2 .1 .1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها. حتى داخل الدولة الواحدة يتغير التعريف بمرور الزمن. غير أن هناك بعض المؤشرات المشتركة المستخدمة في مختلف التعاريف تشمل:

- عدد العمال؛
- حجم رأس المال المستثمر أو قيمة الأصول؛
- قيمة المبيعات السنوية.

إلا أنه يبقى معيار عدد العمال هو الأكثر اعتمادا نظرا لبساطته وسهولة جمع المعلومات عنه مقارنة برقم الأعمال وبقية أصول المؤسسة. ويتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 عامل) عطا الله، بن حبيب،2014، ص299).

2 .1. 2 تعريف التنمية الاقتصادية:

تعددت وتنوعت التعاريف التي أعطيت للتنمية الاقتصادية، ومنها:

ـ التنمية الاقتصادية هي" العملية التي تسمح بمرور البلد من وضعية معينة من التخلف إلى وضعية التقدم" (عجمية،2000، ص51)؛

ـ التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الابعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والادارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما (عليمات،2015، ص41)؛

ـ التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الانتاج (عطية،2000، ص17)؛

يتضح من خلال عرض التعاريف السابقة، أن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف كثيرا عن مفهوم النمو الاقتصادي، إلا أنه في أحيان كثيرة يتم الخلط بين المصطلحين، فالنمو الاقتصادي" يعني الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية معينة"(عاصم، ابراهيم،2013، ص245). في حين أن مصطلح التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، فهي تعني التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلد معين بالإضافة إلى الزيادة في الدخل الحقيقي لهذا البلد.

2.2 الدراسات السابقة

يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم التوصل إلى عدد من الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية باللغة العربية وباللغة الاجنبية، وتم ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

2. 2 .1 . الدراسات باللغة العربية

ـ دراسة (الونداوي ،2008): تناولت هذه الدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية وكذلك عرض بعض التجارب الناجحة للدول الأجنبية في هذا المجال، وتطرقت هذه الدراسة لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وكيفية تنشيط هذه المشاريع لأهميتها البالغة في دفع النشاط الاقتصادي واحتواء الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة .

ـ **دراسة (غياظ، بوقموم ،2012): هدفت** هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تبلغ بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصاد الكلي، نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات والمشاكل، إلا أن خيارها استراتيجي في ظل اقتصاد مبني على الريوع النفطية التي مآلها الزوال .

ـ **دراسة (بنين، بوقفة، 2013):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تبيين مساهمتها في التنمية الاقتصادية لمختلف الدول سواء كانت دول اقتصادية كبيرة أو دول هي في طريق النمو. وتوصلت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة التشغيل واستيعاب حجم كبير من العمالة وزيادة الصادرات، زيادة الطلب الكلي، زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك، ثم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي .

2.2 . الدارسات باللغة الاجنبية:

. دراسة (Okwu et al , 2013) :هدفت إلى تحديد مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد النيجيري. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من السياسات والبرامج والحوافز الحكومية المختلفة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا تعمل في بيئة غير مواتية، ولم يكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا أهمية كبيرة في مجالات خلق المشاريع، والعمالة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير .

ـ **دراسة (Cibela, 2016):** تناولت أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى أن المساهمة الحيوية للشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية هي حقيقة معترف بها بالإجماع، وأدى إظهار آثارها المفيدة اقتصاديًا واجتماعيًا إلى اعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد .

ـ **دراسة (Abdul, Sahibzada, 2016)**: هدفت إلى بحث تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(SME)**على التنمية الاقتصادية في بعض الدول الآسيوية وهي (ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة والفلبين وتايلند والهند والصين وجمهورية كوريا وفيتنام ومنغوليا وكازاخستان وكمبوديا وميانمار والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية)، غطت الدراسة فترة 2008-2015. وعلاوة على ذلك، استخدمت الدراسة المتغير المستقل "نمو

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، والمتغيرات التابعة هي الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والبطالة، والصادرات. استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي، ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاستخلاص النتائج. تظهر النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي وكبير على البطالة والتصدير، ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير سلبي وكبير على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر .

ـ دراسة **(Aminu et al,2018)** : بحثت هذه الدراسة في تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1986 ـ 2016). وتم استخدام تحليل الانحدار لتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها للدراسة. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية وهامة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الإنتاج، وذلك ما يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا تساهم بشكل إيجابي في تنمية الاقتصاد النيجيري.

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لم يكن هناك تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل عام 2001. وقد اقترح الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)** التعريف الوحيد الذي كان موجودًا قبل ذلك الوقت. ويشير تعريف **(ONS)** إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنتج السلع والخدمات ولا توظف أكثر من 250 عاملاً. في هذا التعريف كان عدد العمال هو المعيار الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **(MOSBAH, DEBILI,2014,p39)** .

وفي عام 2001، تم تقديم تعريف مفصل رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001، وهنا تجدر الاشارة إلى أن الجزائر قد تبنت ميثاق بولون **"La charte de Bologne"** في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي عام 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء (سماح ، 2014، ص37).

وحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه آنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و500 مليون دج.

أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.

وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.

وقد تم مراجعة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في قانون 2001 بموجب القانون رقم 17 ـ 02، واستنادا للمادة الخامسة منه: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات:

ـ تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

ـ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

ـ تستوفي معيار الاستقلالية.

2.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي:

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا مع مرور السنوات. حيث يوضح الجدول رقم (01)، أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتقل من 245348 مؤسسة في سنة 2001 إلى 1022621 مؤسسة سنة 2016، ويرجع هذا التطور إلى إنشاء العديد من الوكالات، مثل **ANSEJ** و**ANDI** و**ANGEM** و**CNAC**، والتي تم تكليفها بتقديم الدعم والمساعدة لهذا النوع من المؤسسات.

الجدول 01: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001 ـ 2016)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2001	245348	2009	570838
2002	261853	2010	619072
2003	288577	2011	659309
2004	312959	2012	711832
2005	342788	2013	777816
2006	376767	2014	852053
2007	410959	2015	934569
2008	519526	2016	1022621

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من:

ـ (قدي، كساب، 2012، ص05؛ بن نذير، بن خيرة، 2015، ص107؛ منصور، بن عمر، 2017، ص09).

ونلاحظ من خلال الجدول أدناه، إلى أن أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز في قطاع الخدمات بنسبة 52,52 %، ويمكن إرجاع ذلك من جهة إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتلاءم مع طبيعة الأنشطة الخدمية (سابق،2016، ص162)، ومن جهة أخرى إلى أن هذا القطاع يكون فيه الربح سريعا ومضمونا إضافة إلى انخفاض المخاطر ، بينما احتل قطاع الطاقة والمناجم المرتبة الأخيرة بنسبة 0,48 %، ومرد ذلك إلى أنه قطاع حيوي للدولة الجزائرية والاستثمار فيه يحتاج إلى أموال طائلة، لذلك يبقى حكرا على المؤسسات الكبرى التابعة للدولة بشكل خاص (جباري، دربوش، 2017 ، ص ص 310 ـ 311).

الجدول 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2016

القطاع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة %
الفلاحة	6130	181	6311	1,10
الطاقة، المناجم	2767	3	2770	0,48
الأشغال العمومية	174848	28	174876	30,34
الصناعة	89597	97	89694	15,56
الخدمات	302564	81	302645	52,52
المجموع العام	575906	390	576296	100

المصدر: (منصور، بن عمر، 2017، ص09).

3. 3 معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك العديد من المعوقات التي تقف كحجرة عثرة أمام تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومنها (MOSBAH, DEBILI,2014, p42):

- صعوبات في الوصول إلى التمويل؛
- البيروقراطية والممارسات الادارية البطيئة وقلة التنظيم؛
- نقص الدعم والتدريب الاداري؛
- الصعوبات المتعلقة بحيازة الأرض بسبب تعقيد الاجراءات الادارية وعدم الشفافية؛

وحسب تقرير البنك العالمي لسنة 2010 تم رصد العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر، حيث تمثل إشكالية التمويل أهمها بنسبة 25,09% من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا حسب الشكل رقم (01).

الشكل 1: العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر (%)

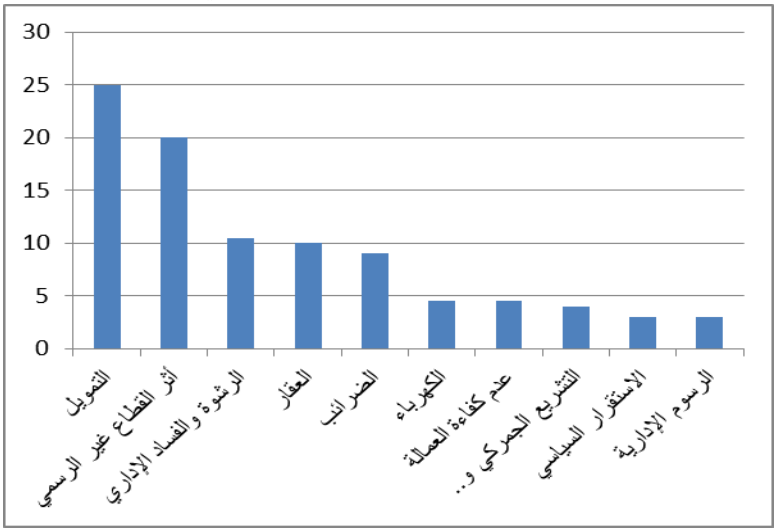

المصدر: (العايب، 2012، ص15)

ويمكن أن تعزى صعوبات التمويل إلى طبيعة النظام المالي وحالته، حيث لاتزال الدولة الجزائرية تسيطر على القطاع المصرفي، بالإضافة إلى مطالبة البنوك بضمانات تعجيزية، والتي عادة تفوق طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بمحدودية الامكانيات، ناهيك عن معدلات الفوائد العالية المفروضة على هذا النوع من المؤسسات وطول مدة معالجة ملفات القروض.

4. الدراسة التطبيقية

في هذا البحث سوف نحاول دراسة أثر معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التنمية الاقتصادية التي يمكن تبيينها من خلال مجموعة من المؤشرات نمو الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، الصادرات. ويمكن إيجاز ذلك في النموذج التالي.

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة

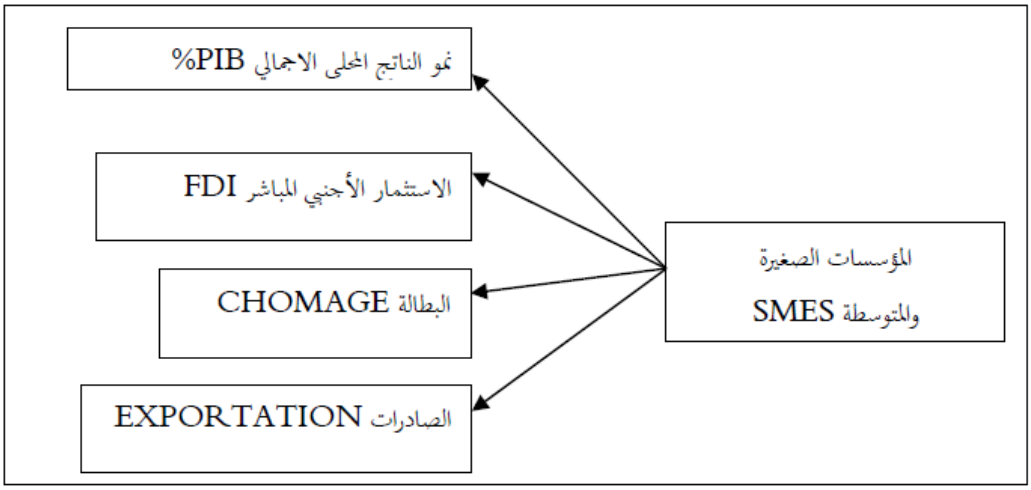

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على دراسات سابقة

1.4 عرض الطريقة:

لتحقيق الغرض من الدراسة التطبيقية يمكن أن نرسم الجدول التالي الذي يبين مدخلات النموذج.

الجدول رقم (03): مدخلات نموذج الدراسة

السنوات	معدل نمو م ص م (%) SMES	نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) PIB%	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI مليون دولار	الصادرات EXPORTTION مليار دولار
2002	6.727179353	5.61	1065	18710
2003	10.20572611	7.2	634	24470
2004	8.449044796	4.3	882	32217
2005	9.531280455	5.91	1081	46334
2006	9.912540696	1.68	1888.2	54741
2007	9.075104773	3.37	1743.3	60590
2008	26.41796384	2.36	2631.7	78590
2009	9.876695295	1.63	2753.8	45186
2010	8.449682747	3.63	2301.2	57091
2011	6.499567094	2.89	2580.4	72889
2012	7.966370852	3.37	1499.4	71736
2013	9.26960294	2.77	1648	64713
2014	9.544288109	3.79	1506.7	59996
2015	9.684374094	3.76	584-	34566
2016	9.42166924	3.3	1635	29311

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من:

- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص 13).
- (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2007، ص 193).
- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

وقد كانت الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

						التناظر Skewness		التفرطح Kurtosis	
المتغير Variable	المشاهدات Observations	أقل قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum	المتوسط Moyenne	الانحراف المعياري Ecart-type	الإحصائيات Statistiques	الخطأ المعياري Erreur std.	الإحصائيات Statistiques	الخطأ المعياري Erreur std.
SMESم ص م	15	6.500	26.418	10.069	4.658	3.481	.580	12.990	1.121
FDIاستثمار أجنبي مباشر	15	-584.000	2753.800	1551.047	874.751	-.795	.580	1.242	1.121
PIB%نمو الناتج المحلي الاجمالي	15	1.630	7.200	3.705	1.540	.888	.580	.644	1.121
CHOMGEالبطالة	15	9.800	25.900	13.583	5.078	1.699	.580	1.968	1.121
EXPORTTIONالصادرات	15	18710.000	78590.000	50076.000	18831.771	-.188	.580	-1.177	1.121

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج XLSTAT 2019

من الملاحظ في الجدول أعلاه جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة أن أكبر قيمة لمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي 26.42% وأن أقل قيمة هي 6.5% وأن الانحراف المعياري هو 4.66% وأن المتوسط قدر بـ 10.07% ما يدل على تشتت قيم هذا المتغير وبعده عن قيمة المتوسط.

2.4 تحليل الارتباط

من جهة أخرى فإن تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة يمكن تبيينه في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة مجتمعة

Corrélationsالارتباطات

		م ص م SMES	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	نمو الناتج المحلي الاجمالي %PIB	البطالة CHOMAGE	الصادرات EXPORTATION
م ص م SMES	Corrélation de Pearson	1	.280	-.242	-.134	.368
	Sig. (bilatérale)		.312	.385	.634	.177
	N	15	15	15	15	15
الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	Corrélation de Pearson	.280	1	-,604*	-.432	,611*
	Sig. (bilatérale)	.312		.017	.108	.016
	N	15	15	15	15	15
نمو الناتج المحلي PIB%	Corrélation de Pearson	-.242	-,604*	1	,780**	-,593*
	Sig. (bilatérale)	.385	.017		.001	.020
	N	15	15	15	15	15
البطالة CHOMAGE	Corrélation de Pearson	-.134	-.432	,780**	1	-,680**
	Sig. (bilatérale)	.634	.108	.001		.005
	N	15	15	15	15	15
الصادرات EXPORTATION	Corrélation de Pearson	.368	,611*	-,593*	-,680**	1
	Sig. (bilatérale)	.177	.016	.020	.005	
	N	15	15	15	15	15

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).*الارتباط معنوي ودال إحصائياً عند مستوى 0.05

. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral). الارتباط معنوي ودال إحصائياً عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج XLSTAT 2019 وبرنامج SPSS v 22

يتبين لنا من خلال جدول الارتباط معنوية الارتباط لبعض المتغيرات مثنى مثنى عند المستويين 05% و01%. أما بالنسبة للارتباط بين المتغيرات المدروسة ومتغير معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م)، فإن كلها غير معنوية أو غير دالة إحصائياً عند المستويين 05% و01%. وهذا يقودنا إلى دراسة أثر وارتباط معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) بباقي المتغيرات وهي نمو الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، الصادرات وذلك مثنى مثنى فقد يكون هناك أثر في ظل ثبات باقي المتغيرات.

3.4 اختبار الفرضيات:

تنص الفرضيات على:

H_1: هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؛

H_2: هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

H_3: هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في البطالة في الجزائر؛

H_4: هناك أثر موجب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) في الصادرات في الجزائر.

بعد قيامنا بإعطاء أوامر لبرنامج XLSTAT 2019 لاستخراج العلاقة الخطية البسيطة بين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) ونمو الناتج المحلي الاجمالي بحيث يمكن صياغة الدالة الرياضية كما يلي:

$$\%PIB = \beta_0 + \beta_1 SMES$$
$$\%PIB = 4.5 - 0.08\ (SMES)$$

علماً أنه قد تبين أن مقدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الانحدار الخطي البسيط هو غير دال إحصائياً وبالتالي نرفض الفرضية الأولى H_1 ونقبل بالفرضية البديلة أي أن معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة من 2002 إلى غاية 2016 لم يكن له أي أثر في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

وبعد قيامنا بإعطاء أوامر لبرنامج XLSTAT 2019 لاستخراج العلاقة الخطية البسيطة بين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) والاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يمكن صياغة الدالة الرياضية كما يلي:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 SMES$$
$$FDI = 1021.9 + 52.55\ (SMES)$$

علماً أنه قد تبين أن مقدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الانحدار الخطي البسيط هو غير دال إحصائياً وبالتالي نرفض الفرضية الثانية H_2 ونقبل بالفرضية البديلة أي أن معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة من 2002 إلى غاية 2016 لم يكن له أي أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد قيامنا بإعطاء أوامر لبرنامج XLSTAT 2019 لاستخراج العلاقة الخطية البسيطة بين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) والبطالة بحيث يمكن صياغة الدالة الرياضية كما يلي:

$$CHOMAGE = \beta_0 + \beta_1 SMES$$
$$CHOMAGE = 15.053 - 0.146\ (SMES)$$

علماً أنه قد تبين أن مقدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الانحدار الخطي البسيط هو غير دال إحصائياً وبالتالي نرفض الفرضية الثانية H_3 ونقبل بالفرضية البديلة أي أن معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة من 2002 إلى غاية 2016 لم يكن له أي أثر في البطالة.

كذلك بعد قيامنا بإعطاء أوامر لبرنامج XLSTAT 2019 لاستخراج العلاقة الخطية البسيطة بين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) والصادرات بحيث يمكن صياغة الدالة الرياضية كما يلي:

$$EXPORTATION = \beta_0 + \beta_1 SMES$$
$$EXPORTATION = 35078.6 - 1489.5\ (SMES)$$

علماً أنه قد تبين أن مقدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الانحدار الخطي البسيط هو غير دال إحصائياً وبالتالي نرفض الفرضية الثانية H_4 ونقبل بالفرضية البديلة أي أن معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المدروسة من 2002 إلى غاية 2016 لم يكن له أي أثر في الصادرات.

5. خاتمة:

مما لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، حيث تخلق فرص العمل، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، والحَد من الفقر، وتسهيل التنمية الصناعية وغيرها.

أما في الجزائر فيمكننا القول أن تجربتها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تبلغ هدفها ولم تأت بثمارها من ناحية إحداث التنمية الاقتصادية، وهذا بالنظر إلى نتائج دراستنا التي يمكن إجمالها في:

1.5. نتائج الدراسة

ـ أبانت الدراسة عن عدم وجود علاقة بين (م ص م) ونمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ويمكن تفسير ذلك إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بدرجة أساسية بقطاع المحروقات وليس بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ دلت الدراسة على عدم وجود علاقة بين (م ص م) والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ومرد ذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتركز في قطاع المحروقات، حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعيد عن كونه يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ دلت الدراسة على عدم وجود علاقة بين (م ص م) والبطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة ويمكن إرجاع ذلك إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل أقل من 20 عامل ، إضافة إلى ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب (فعلى سبيل المقارنة بلغ عدد المؤسسات الصغيرة في سنة 2012 في الجزائر 711832 في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة في إيطاليا 3694000)، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تخلق الأثر المتوقع على التشغيل ومنه الحدَ من البطالة.

ـ أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين (م ص م) والصادرات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ويعزى ذلك إلى أن صادرات الجزائر تتكون أساسا من المحروقات، في حين يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتركز في قطاع الطاقة والمناجم نسبة 0,48 % فقط من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5. اقتراحات الدراسة

بناء على النتائج السابقة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

ـ إزالة كافة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأتي على رأسها مشكلة التمويل من خلال زيادة القروض والسلفيات لهذا النوع من المؤسسات من أجل بقاء العديد منها في البلاد وتشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات جديدة مما يساهم في توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة؛

ـ جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا أساسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على المحروقات واقتناع السلطات بأهمية هذا النوع من المؤسسات في تنويع الاقتصاد الوطني؛

ـ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التصدير من خلال تبني استراتيجية واضحة في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

1.6. باللغة العربية

1 ـ العايب ،ياسين.(18 أفريل 2012). **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة. الجزائر.

2ـ الونداوي ،نشأت مجيد حسن.(2008).**أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، 06(03)، ص ص 121 ـ 131.

3ـ بن نذير، نصر الدين و بن خيرة، أحمد.(2016).**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2005 ـ 2015)**، مجلة الابداع ، 06 (06)، ص ص 104 ـ 115.

4ـ بنين ،بغداد و بوقفة ،عبد الحق.(05ماي 2013). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي . الجزائر.

5ـ جباري، لطيفة و دربوش، محمد الطاهر.(2017). **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 4 (3)، ص ص 304 ـ 317.

6ـ سابق ،نسيمة. (2016). **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 . 2014)** (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة . الجزائر.

7ـ طلحي ،سماح.(2014). **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة ـ مع الاشارة لحالة الجزائر**(أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي . الجزائر.

8ـ عاصم، خلود و ابراهيم، محمد. (2013). **دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص ص 228 ـ 258.

9ـ عجمية ،محمد عبد العزيز.(2000).**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية ،مصر.

10 ـ عطا الله، لحسن وبن حبيب، عبد الرزاق. (2014). **تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلةLes cahiers du MECAS ،10 (1)، ص ص 298 ـ 319.

11ـ عطية، عبد القادر محمد عبد القادر.(2000). **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر.

12ـ عليمات، خالد عيادة نزال.(2015). **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية . دراسة حالة الأردن** (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

13ـ غياظ، شريف وبوقموم، محمد. (2012). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، 04(06)، ص ص 46 ـ 71.

14ـ قدي، عبد المجيد و كساب ،أمينة. (18 أفريل 2012). **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة . الجزائر.

15ـ منصور، أحلام و بن عمر، آسيا. (06ديسمبر 2017). **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي . الجزائر.

2.6. باللغة الأجنبية

1- Abdul, S. S, Sahibzada, M. H.(2017)**.Impact Of Sme's On Economic Development Of Asian Countries,** International Journal of Accounting & Business Management, 5 (2), pp170- 183.

2- AISSA, M, ROCHDI, D.(2014).**Development Of Algerian Smes In The Age Of Globalization (PEMBANGUNAN DI ALGERIA DALAM ERA GLOBALISASI)**, Journal of Business and Social Development, 2 (1), pp 37-48.

3- Aminu, B, Adamu, &Ibrahim, A.(2018).**Impact of Small and Medium Scale Enterprises on Economic Growth: Evidence from Nigeria,** Global Journal of Economics and Business , 4(2) , pp236 – 244.

4- Bouazza ,B. A.(2015).**Small And Medium Enterprises As An Effective Sector For Economic Development And Employment Creation In Algeria,**

International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom,3(2), pp01-16.

5- Cibela, N.(2016).**The importance and role of small and medium-sized businesses,** Theoretical and Applied Economics, 3(608), pp 331-338 .

6- Okwu, A,T.(2013).**Relevance of Small and Medium Enterprises in the Nigerian Economy: A Benchmarking Analysis**, International Journal of Management Sciences, 1(5) ,pp167-177 .